AS WRITTEN

بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

كلمة صاحب السعادة

السيد \ أبو زيد عمر دورده

المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية لدى الأمم المتحدة

في
الدورة الإستثنائية الحادية والعشرين المنعقدة في الفترة
من 6\30 وحتى 1999\7\2إفرنجي

حول

متابعة عمل مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة

نيويورك: 2 يوليو 1999

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

سيادة الرئيس،،،
أصحاب الفخامة،،،
أصحاب المعالي والسعادة،،،
السادة والسيدات،،،

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لنتقدم بالشكر والإمتنان لكل من ساهم في الإعداد والتنفيذ لهذا الإجتماع لكي نلتقي ونتدارس، هذه المسألة الحيوية والحساسة في آن واحد، من ثم التصدي بصورة جماعية، وبروح المشاركة القائمة على الإحترام المتبادل لكل التحديات التي تواجه تحقيق التوازن بين السكان والموارد، ووصولها الى أفضل الأساليب للتعامل الإيجابي لأوجه الترابط بين السكان والتنمية، وإنطلاقا من الإحساس بالمسؤولية المشتركة، وبأهمية دعم وتعزيز نوعية الحياة لشعوبنا، والحفاظ على حق الأجيال المقبلة في العيش والتمتع بالموارد الطبيعية.

سيادة الرئيس،،،
السادة والسيدات،،،

يشكل عنصر السكان إحدى القوى الرئيسية التي تدخل في صياغة أهداف المجتمعات الإنسانية، وتقرير المستويات المختلفة من تلك الأهداف، وبينما تعتبر حياة الإنسان ورفاهيته، الهدف الأول لكل خطط وبرامج التنمية، فإن الإنسان هو أهم أدوات تلك الخطط والبرامج في تحقيق أهدافها. وإذا كانت التجربة الحضارية لحياة مختلف الشعوب قد أثبتت مقدرة العنصر البشري على صنع التقدم، فإن هذا العنصر بما يمثله من قوة إستهلاكية، وما

يتطلع إليه من مستويات معيشية، وما يحتاجه من خدمات إجتماعية من صحية وتعليمية وغيرها، ما زال يشكل إحدى التحديات الرئيسية التي واجهت مختلف المجتمعات الإنسانية على مدى العصور. ومن هذا المنطلق فإن الإهتمام بالمسألة السكانية وأبعادها من منظور أحادي الجانب، والذي يرى أن السكان وخاصة معدلات نموه العالية هو العقبة في سبيل التنمية، ورغم تسليمنا أن معدلا منخفضا لنمو السكان بالنسبة للبلدان النامية كثيفة السكان، والقليلة نسبيا في الموارد قد يحد من مشاكل التخلف، إلا أننا نستطيع أن نجزم وبقدر كبير من الثقة أن هذا الأسلوب حتى وإن كان ضروري فهو لا يعادل التنمية. إن تحديد النسل كثيرا ما يكون نتيجة، أكثر من كونه سببا ويجدر بنا ألا نهمل باقي الجوانب الأخرى للمسألة السكانية ومحاكتها في إطار هدف وغاية التنمية، وهذه الجوانب هي معدل النمو والتوزيع العمري والجغرافي بين الريف والحضر والحالة التعليمية والنوع وغيرها من الجوانب الأخرى وبالتالي تحديد ما هي أفضل السبل والسياسات التي تساعد على تحقيق التنمية.

سيادة الرئيس،،،

تركزت التنمية في الجماهيرية على تحسين وتعزيز نوعية الحياة للمواطنين كافة من خلال مؤسسات ديمقراطية مبنية على المشاركة الشعبية وسيادة القانون وإحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وزيادة الفرص الإقتصادية وتكافؤها، وتوخي المساواة والعدل بين الجنسين، وأن الأسرة هي أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وعلى أن الدولة تهدف الى تحقيق كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع، بهدف تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات والوصول الى مجتمع الرفاهية كل ذلك مستوحي من تراثنا الإسلامي وقيمه الإنسانية.

ولتحقيق هذه الأهداف والغايات تم إختيار أسلوب التخطيط القومي الشامل لتوجيه الإقتصاد الليبي الوجهة الصحيحة عن طريق تعبئة موارد البلاد وإمكانياتها ـ طبيعية كانت أو مادية أو بشرية ـ ووضعها في برنامج متكامل يكفل لها النجاعة في تحقيق أهدافها وغايتها. حيث تركزت أهداف هذا البرنامج في تحسين مستوى المعيشة وتنويع هيكل الإقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق العدالة الإجتماعية، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة، وتنمية وتطوير الموارد البشرية.

ولكي نوضح ما تم إنجازه في مجال السكان والتنمية لتحقيق تنمية مستدامة سنعتمد على جملة من المؤشرات الدالة على الحد من فقر القدرات البشرية وعن مدى التمتع بالخدمات العامة وخاصة الصحية والتعليمية منها:

* إرتفاع الأجل المتوقع للحياة عند الولادة من 47 سنة عام 1973 الى 64 سنة عام 1995.

* إنخفاضا مضطردا في معدل وفيات الرضع، وذلك من 65.4 في الألف في السبعينات الى 24.4 في الألف خلال التسعينات، كما إنخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 87 في الألف في السبعينات الى 30.1 في الألف خلال التسعينات.

* إنخفاض نسبة الإصابة بسوء التغذية عام 1995 بشكل ملحوظ حيث سجلت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن 4.7٪، ولا تتعدى نسبة الإصابة بالنحافة 2.7٪.

* سجلت نسبة الإجراءات الوقائية (التطعيم) إرتفاعا ملحوظا حيث بلغت 97٪ عام 1995.

* سجلت الرضاعة الطبيعية إنتشارا واسعا حيث يشير المسح المقام عام 1995 أن 91٪ من المواليد خلال الخمس سنوات السابقة للمسح أرضعوا رضاعة طبيعية.

* سجل معدل وفيات الأمهات 77 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حتى عام 1995 ويصل خطر التعرض لوفيات الأمهات حالة واحدة بين كل (172) حالة.

* بلغت نسبة الولادات في المرافق الصحية 93٪ عام **1995**' كما بلغت نسبة المتابعة الصحية أثناء الحمل 76٪.

* إنخفض المعدل الخام المسجل للوفيات من 7.8 في الألف عام 1970 الى 3.1 في الألف عام 1995. كما إنخفضت معدلات الإصابة بكثير من الأمراض المعدية لكل عشرة آلاف نسمة وعلى سبيل الذكر الحصبة من (169 الى 27)، والبلهارسيا من (130 الى 0.6)، والدرن الرئوي من (60.9 الى 16.6).

* سجلت معدلات الإلتحاق الصافية للفئة العمرية (6 ـ 24 سنة) تطورا من 48.2٪ عام 1973 الى 69.9٪ عام 1984 الى 75٪ عام 1995، وكان الإرتفاع في معدلات إلتحاق الإناث أكبر الأثر حيث إرتفع من 63.2٪ عام 1984 الى 73.2٪ عام 1995.

* إنخفضت نسبة الأمية للسكان من فئة العمر 10 سنوات فأكثر من 50.9٪ عام 1973 الى 32.4٪ عام 1984 وأخيرا الى حوالي 19٪ عام 1995، حيث إنخفضت بالنسبة للإناث إنخفاضا كبيرا من 72.7٪ عام 1973 الى 27.2٪ عام 1995.

* شهد مجال التحصيل التعليمي للسكان الليبيين من عمرهم 15 سنة فأكثر تطورا ملحوظا في مستويات التحصيل التعليمي حيث إنخفضت الأهمية النسبية لمن هم دون مستوى تعليمي من 32.8٪ عام 1973 الى 18.2٪ عام 1995. هذا في الوقت الذي إرتفعت فيه بالنسبة للحاصلين على الشهادة الإبتدائية أو ما يعادلها من 9.8٪ الى 22.2٪، والحاصلين على الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها من 3.3٪ الى 21.3٪، والشهادة الثانوية أو ما يعادلها من 2.5٪ الى 16.2٪، والمؤهل الجامعي فما فوق من 0.6٪ الى 3.54٪ خلال الفترة الفاصلة ما بين السبعينات والتسعينات.

* إرتفع معدل إكتساب الفرد من السعرات الحرارية من 3667 سعرا حراريا يوميا خلال الثمانينات الى 3787 خلال التسعينات.

* بلغت نسبة إستقرار الأسر الليبية التي تقيم في مساكن ثابتة حوالي 99.9٪، كما تبلغ نسبة الأسر الليبية التي تقيم بمناطق حضرية 86٪، كما بلغت نسبة الأسر الليبية التي تستمد مياهها من الشبكة العامة والآبار الخاصة والمشتركة (90.9٪)، والتي تستخدم الشبكة العامة للكهرباء في إنارة منازلها (96٪) أما من حيث وسيلة الصرف الصحي فقد بلغت النسبة(95.3٪).

سيادة الرئيس،،،

إن خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلدي قد إنطلقت من الحقيقة السكانية كنقطة إرتكاز في تحديد الأهداف ورسم السياسات اللازمة لتحقيقها كما قد ضمنت العامل السكاني ليس كمتغير مستقل، ولكن كعامل مؤثر ومتأثر في آن واحد فقد أخذت المتغيرات الديمغرافية وخصائصها الإقتصادية والإجتماعية سواء في وضعها الحالي أو في الإتجاهات المحتملة لها في المستقبل كعناصر أساسية في تحديد برامج ومشاريع التنمية على كافة المستويات.

وفي هذا السياق وبالرغم من العقبات التي واجهت المجتمع الليبي خلال فترة التسعينات والتي تمثلت في العقوبات القسرية المفروضة بداية من عام 1992 والتي ألقت بظلال قاتمة على المجتمع الليبي وأربكت عجلة التنمية فيها هذا بالإضافة الى تقلبات أسعار النفط المصدر الرئيسي للدخل بليبيا. إلا أن المجهود التنموي الذي بذل خلال فترتي السبعينات والثمانينات إنعكس إيجابيا على نوعية الحياة للمجتمع الليبي خلال فترة التسعينات.

كما أن معدل النمو للسكان الليبيين قد أظهر إنخفاضا من 3.4٪ خلال الفترة من 1964 ـ 1973 الى 2.8٪ خلال الفترة من 1984 ــ 1995 بالرغم من أنه لا يوجد سياسة لتحديد النسل كهدف أساسي بل يعتبر ذلك مسألة إختيارية تخص الزوجين بالدرجة الأولى ولهما مطلق الحرية في إختيار ما يرونه مناسبا، وعليه لا يوجد أي إجراء قانوني أو تنظيمي يمنع أي زوجين يرغبان في تنظيم النسل بجميع الوسائل بإستثناء حالة واحدة وهي الإجهاض، ويسمح بها في حالة أن يكون الحمل يشكل خطرا على صحة

الأم. وبالرغم من ذلك فإن الدولة تدعم التخطيط العائلي والتنظيم الأسري القائم أساسا على تحسين صحة الأم والطفل والمباعدة بين الولادات.

والجدير بالذكر فإن الدولة قد حققت نجاحا كبيرا في سياسة إعادة توزيع السكان وفي تقليل الآثار السلبية الناتجة عن معدلات الإعالة المرتفعة نتيجة فتوة السكان وفى الحد من الهجرة من الريف الى المدن.

وفي الختام لقد قامت الجماهيرية بالكثير من الإنجازات في مجالات السكان والتنمية لتحقيق تنمية مستدامة من خلال توسيع القدرات وزيادة الخيارات المتاحة أمام المواطنين. وفي هذا السياق نود التأكيد على جملة التوصيات الواردة في برنامج عمل مؤتمر القاهرة، والتأكيد على خصوصية وسيادة كل دولة بما يتفق مع قوانينها الوطنية وأولوياتها التنموية مع الإحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لمختلف الشعوب وبما يتماشى مع حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

وشكرا السيد الرئيس